

حاييم يعقوبي * وإيريز تسفاديا **

التأميم، الخصخصة والتحول الاستعماريّ النيو-استيطانيّ^١

مقدمة

ساهمت في الحفاظ على الاستعمار الاستيطانيّ لإسرائيل خلال العقود الثلاثة الأخيرة. وسوف نناقش لاحقاً، حقيقة مفادها أن السياسات الحيّزية للحكومة الإسرائيلية منذ التسعينيات، التي ارتبطت مع النيو ليبرالية، والإدارة العامة الجديدة (NPM- new public management) والخصخصة، عزّزت منطق الاستعمار الاستيطانيّ. نحن ندّعي أن الهيمنة الصاعدة للنيو ليبرالية تعيد إنتاج منطق الاستعمار الاستيطانيّ كشيء مرّن وقابل للتفاوض- ليصبح بذلك منطقاً مستمراً، بدلاً من استبداله أو تفكيكه، كما اقترحت الأدبيّات عدّة مرّات.

نقترح مصطلح الاستعمار النيو-استيطانيّ للتعبير عن نظام سيطرة واستيلاء واستعمار ينشأ عن النيو ليبرالية والخصخصة والإدارة العامة الجديدة (NPM). الاستعمار النيو-استيطانيّ هو عبارة عن صيغة محدّثة لنظام يعزّز المشاريع الاستعماريّة من خلال استخدام أدوات مفاهيميّة وسياساتيّة نيو ليبرالية (على

«تنمو الأبراج في ديمونا، ولكن ليس في ديمونا فقط. يحدث هذا لأنني أوّيد رؤية بن غوريون بشدّة، ولكن مع تغيير طفيف- إنّها ليست مجرد استثمارات حكوميّة مدروسة في المواصلات وطريقة لتقصير الوقت، وإنّما تمكين للسوق الخاص بأن يعمل. هذه الأبراج تبنيها مصالح تجارية خاصّة وليس شركة حكوميّة... أستثمر حالياً عدّة عقود لتطوير الاقتصاد الإسرائيليّ، ولتحرير الاقتصاد» (رئيس الحكومة بنيامين نتنياهو، ٣٠ آب ٢٠١٨)^٢ على الرغم من أنّ الاقتباس أعلاه عن نتنياهو يبرز «تحرير» السوق الخاص في مجال الأرض والتخطيط، إلّا أنّه يضع أيضاً إطاراً للتحول الجاري في سياسات الأرض والتخطيط التي

* حاييم يعقوبي: باحث متخصص في الجغرافيا السياسيّة ودراسات المدن، محاضر في جامعة بن غوريون- بئر السبع.
** إيريز تسفاديا: باحث ومحاضر في كلية سابير في الإدارة والسياسة الجماهيرية.

**تغطّي السياسة الحيزيّة نطاقاً واسعاً من التفسيرات والمعاني حول الأرض
وأنظمة التخطيط. ركّزت السياسة الحيزيّة الإسرائيلية في العقود الثلاثة الأولى
بعد عام ١٩٤٨ على تحصيل أهداف سيطرة إثنيّة-قوميّة على الأراضي وعلى
التركيبة السكانيّة. عاكسة منطقاً استعماريّاً-استيطانيّاً (Yiftachel, 2006؛
Tzfadia and Yacobi, 2011).**

انتهاء الاستعمار في تلك البلدان بدراسة هذه الأفكار، وشدّدوا على «حوار حيزيّ عابر للثقافات المتعدّدة والأصليّين والمستوطنين في أستراليا» (Anderson، 2000) أو «حوار مستمرّ بين المتساوين» في المجتمع الكنديّ ما بعد الاستعمار (Abu-Laban، 2001). لقد بيّن هؤلاء الباحثون أنّ ممارسة منطق الرأسماليّة والنيو ليبراليّة الذي يتحدّى الاستعمار الاستيطانيّ تتمّ من خلال الإدارة العامّة الجديدة (NPM) والخصخصة.

يوظّف الـ NPM كما يشير فيغودا (٢٠٠٣:١) «...المعرفة والتجربة المطلوبة في إدارة الأعمال... لتحسين الفعاليّة والنجاحة والأداء العام للخدمات العامّة في البيروقراطيّات المعاصرة». لهذا السبب، غالباً ما يتمّ ربطها مع مبادئ العقلانيّة الاقتصاديّة (Hood، 1994) ويتمّ النظر إليها كعمل حكوميّ يحقق النيو ليبرالية (Met et al.، 2015؛ Brenner and Theodore، 2002). وبعبارة أفكار «نهاية الحدود» و«ما بعد الحدود»، نقترح وجود علاقات تكافليّة بين الاستعمار الاستيطانيّ و NPM وخصخصة الحيز والتخطيط الذي ينبع من أجندة نيو ليبراليّة. نبني بحثنا وتحليلنا للسياسة الإسرائيليّة الحيزيّة والخصخصة والاستعمار الاستيطانيّ الإسرائيليّ، مع تحدّي «عمى الألوان» النيو ليبراليّ، وتحليل الديمقراطية وتعدّد الثقافات في المستعمرات الاستيطانيّة. ونعرض هنا نظرة عامّة حول السياسة الحيزيّة الإسرائيليّة قبل الدخول إلى قسم التحليل.

السياسة الحيزيّة الإسرائيليّة حتّى التسعينات

تغطّي السياسة الحيزيّة نطاقاً واسعاً من التفسيرات والمعاني حول الأرض وأنظمة التخطيط. ركّزت السياسة الحيزيّة الإسرائيليّة في العقود الثلاثة الأولى بعد عام ١٩٤٨ على تحصيل أهداف سيطرة إثنيّة-قوميّة على الأراضي وعلى التركيبة السكانيّة، عاكسة منطقاً استعماريّاً-استيطانيّاً (Yiftachel، 2006؛ Tz- fadia and Yacobi، 2011). كانت العناصر الرئيسيّة لهذه السياسة كالتالي:

أ. ملكيّة وسيطرة الدولة على الأرض والتنمية.
تأميم ١٢,٠٠٠ كم مربّع من الأراضي الصخريّة غير

سبيل المثال الخصخصة، اللا-مركزيّة، إزالة العوائق التنظيميّة، السوق الحر) كقناع يخفي الوجود الدائم للمنطق الاستعماريّ القديم، إن كان ذلك داخل الخط الأخضر (Robinson، 2013) أو في المناطق التي احتلتها إسرائيل عام ١٩٦٧ (فيما يلي «المناطق المحتلّة») (Clarno، 2017).

سنوضح في هذا المقال مسألة التوافق بين تراكم وتجميع الحقوق الحيزيّة المذكورة مع التدريجات الإثنيّة-القوميّة النموذجيّة للمجتمعات الاستعماريّة-الاستيطانيّة، وطريقة دعمها للأهداف الاستعماريّة-الاستيطانيّة. يشير المقال، من جهة، إلى استمرار المشروع الاستعماريّ-الاستيطانيّ، وبحث، من جهة أخرى، ضعف الاستعمار الاستيطانيّ المعاصر: بعكس ادّعاء Wolf (١٩٩٩) بأنّ الاستعمار الاستيطانيّ هو أمر بنيويّ وليس حدثاً، نحن نشدّد على أنّ الاستعمار الاستيطانيّ، كبنية، يتمّ تحدّيّه من قبل عدّة توجّهات منطقيّة متناقضة. نتيجة لذلك، يصبح مبنى الاستعمار الاستيطانيّ قابلاً للتفاوض ومرناً، ومع ذلك قادراً على المناورة.

السياسة الحيزيّة

والدولة الاستعماريّة الاستيطانيّة

الاستعمار الاستيطانيّ هو عمليّة استيلاء مهاجرين لديهم هدف معلن لاحتلال الأراضي وتشكيل مجتمع سياسيّ جديد على أراضي الأصليّين، كما الاستيلاء على الثروات والفرص المتاحة، وذلك بهدف الاستفادة السياسيّة والماديّة (أنظر Robinson، 2013؛ Veracini، 2011؛ Porter، 2006؛ Yiftachel، 2010). يشير المصطلح الإميريقيّ للاستعمار الاستيطانيّ إلى العلاقة التي تربط ما بين قوّة الدولة (أو الامبراطوريّة) والسيطرة على الأراضي، وبالأساس المناطق «الغربيّة» داخل أو خارج حدود الدولة، حيث سنكشف كيفيّة محاولة الأمة المهيمنة خلق منظومة فعّالة ومحرّرة، إلى جانب «آلة تخطيط» ناجعة اقتصاديّاً، وذلك من خلال تحليلنا النقديّ لتشكيل نظام سياسيّ-حيزيّ يعبر عن الهيمنة على الأراضي.

ولكنّ العقود الأخيرة جاءت بأفكار جديدة مثل «نهاية الحدود» و«ما بعد الحدود». قام باحثون من أستراليا ونيوزيلندا بعد

يتم من خلال الخصخصة الانتقائية تقسيم المجتمع بحسب حقوق التخطيط النسبية لكل مجموعة. في الوقت نفسه، يصبح الحيز انعكاساً لمكانة كل مجموعة في الهرمية الاجتماعية. عدا عن الانقسام الذي يجري بين المجتمع الاستيطاني المهيمن والمجموعة السكانية المحلية، توجد هرمية مركبة داخل القومية المهيمنة.

الانتقائية تقسيم المجتمع بحسب حقوق التخطيط النسبية لكل مجموعة. في الوقت نفسه، يصبح الحيز انعكاساً لمكانة كل مجموعة في الهرمية الاجتماعية. عدا عن الانقسام الذي يجري بين المجتمع الاستيطاني المهيمن والمجموعة السكانية المحلية، توجد هرمية مركبة داخل القومية المهيمنة، وهي هرمية تحددها آراء مسبقة حول الإثنية، والوضع السياسي ومستوى «الولاء» للأمة. (Tzfadia and Yacobi، ٢٠١١).

منحت الخصخصة الانتقائية الحقوق الحيزية بشكل استثنائي لنخب اجتماعية تابعة للقومية المهيمنة (اليهودية) عند انضمامها إلى المستوطنات التحويمية. (Tzfadia، 2009؛ Trachtenberg et al.، 2016). عامة، يملك اليهود المهاجرون مكانة أقل، وعلى الرغم من عدم انتمائهم إلى نخب اجتماعية وسياسية إلا أنه بمجرد تحولهم إلى مستوطنين في المناطق التحويمية، يشمل ذلك «الحدود الجديدة» في المناطق المحتلة عام ١٩٦٧ (Newman، 2005)، ووجودهم في أحياز مهمة من ناحية وطنية عززت من السيطرة القومية للدولة، وحسن هؤلاء المهاجرون من مكانتهم وحقوقهم. أما الفلسطينيون مواطنو إسرائيل (وبالطبع الفلسطينيون غير المواطنين الذين يقطنون في المناطق المحتلة عام ١٩٦٧)، فقد تم استبعادهم بالكامل تقريباً عن عمليات الخصخصة هذه، وخضعوا بالأساس للتأميم؛ أي، تمت مصادرة أراضيهم.

تباطأ تأميم الأراضي التي بملكية فلسطينية بشكل كبير في السبعينيات، وتوقف كلياً بعد الاحتجاجات الجماهيرية الكبيرة التي قام بها السكان العرب في عام ١٩٧٦ ضد مصادرة الأراضي، والمعروفة باحتجاجات يوم الأرض (Holzman-Gazit، 2007). ومع ذلك، ما زالت سياسة عدم تخصيص أراض عامة لاستخدام الفلسطينيين مستمرة. في عام ١٩٦٧، تم نقل حماسة مصادرة الأراضي الفلسطينية وتخصيصها لأهداف يهودية وإنشاء نظام استيطاني يهودي إلى المناطق المحتلة (لنقاش مفصل، أنظر Weizman، 2007؛ Newman، 2005).

مع تجذر النيو ليبرالية في إسرائيل (Ram، 2013)، أدى وصول مليون مهاجر من اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية السابقة (فيما يلي «الاتحاد السوفياتي») إلى تفاقم

القابلة للزراعة، منها ٢,٠٠٠ كم مربع يستخدمها الفلسطينيون دون تنظيم (Kedar and Yiftachel، 2006) (مساحة إسرائيل حوالي ٢٠,٨٠٠ كم مربع بحسب اتفاقيات الهدنة من عام ١٩٤٩).

ب. نزع الملكية عن ٦,٠٠٠ كم مربع من الأراضي الفلسطينية، والتي تمثل ملكية اللاجئين الفلسطينيين وبعض ممتلكات الفلسطينيين الذين بقوا في البلاد، وأصبحوا في نهاية المطاف من سكان إسرائيل.

ت. إطلاق مشروع استيطاني يهودي على نطاق واسع في المناطق التحويمية وتلك التي يُعتبر الفلسطينيون أغلبية فيها. تم بناء إجمالي ٣٦٨ قرية جديدة وعشرات المدن الجديدة.

ث. تأسيس إدارة ثابتة لحقوق الملكية. تدير كل من سلطة أراضي إسرائيل ومجلس أراضي إسرائيل «أرض إسرائيل»، أي، الأراضي العامة- أرض بملكية دولة إسرائيل والمنظمات الصهيونية (كالتنظيم المؤثر «الصندوق القومي لإسرائيل»). تشكل هذه الأراضي المؤممة التي بملكية عامة ٩٣٪ من مساحة إسرائيل.

ج. إنشاء مؤسسات تخطيطية ثابتة ومركزية. تشكلت هذه المؤسسات نتيجة قانون التخطيط في إسرائيل (١٩٦٥)، وهي تضمن أن تكون حقوق التخطيط ثانوية للخطة القومية العليا (Alfasi، 2006).

أتمت السياسة الحيزية الإسرائيلية، التي يعكسها السياق الاستعماري الاستيطاني، حقوق التخطيط من المجموعات السكنية «العدوة»، كما أنها خصصت حقوق تخطيط محدودة كجزء مما نسميه «الخصخصة الانتقائية»، وهي منظومة يتم تحديد توزيع الحقوق التخطيطية المحدودة من خلالها بعد النظر في القومية والعرق واعتبارات قومية متنوعة أخرى، كتهويد المكان؛ أي الرغبة في زيادة عدد اليهود في مناطق «تحويمية» (تم تكرار هذه العمليات في عام ١٩٦٧ في المناطق المحتلة)، والرغبة في كبح تطور الحيز العربي (Tzfadia and Yiftachel، 2006؛ Yacobi، 2009؛ Yacobi، 2011). يتم من خلال الخصخصة

أزمة الإسكان، وأصبحت التخوم التقليدية حدوداً (Tzfadia and Yacobi, 2009). شهدت التسعينيات تغييرات أكثر عمقاً في السياسة الحيزية الإسرائيلية، متأثرة بالأفكار المرتبطة بالنيو ليبرالية وNPM، وكذلك بالصراعات التي دارت بين مجموعات المصالح - كالمنظمات غير الحكومية والسياسيين والبيروقراطيين- حول الفاعلية وعدالة التوزيع والهموم البيئية والقومية. هذه الصراعات هي صراعات نمطية للاستعمار النيو استيطاني لأنها مغلفة بالتوجهات السياسية النيو ليبرالية والـ NPM من جهة، والهيكلية الاجتماعية-الجغرافية للاستعمار الاستيطاني من جهة أخرى.

إصلاح حقوق الملكية

في بداية التسعينيات، صممت سلطة أراضي إسرائيل ومجلس أراضي إسرائيل سياسة هدفت إلى تشجيع إتمام مشاريع بناء سكنية بشكل سريع كوسيلة للتعامل مع موجة الهجرة اليهودية من الاتحاد السوفيتي. سمحت السياسة الجديدة في التسعينيات للفلاحين بإعادة تقسيم الأراضي الزراعية لتصبح تجارية أو سكنية. إيهود أولمرت، الذي كان آنذاك رئيس دائرة أراضي إسرائيل، وأصبح لاحقاً رئيس حكومة إسرائيل، فسّر هذه الخصخصة وربطها بمصالح إثنية-قومية (اقتباس من باشان، ١٨ كانون الأول، 2003):

«هؤلاء الأشخاص، هم رأس حربة الشعب اليهودي... ونحن جميعاً مدينون أخلاقياً لهم... لذلك، ماذا يمكننا أن نمنح هذا الجيل من الرّواد، المحاربين، الذين كسروا التربة بأيديهم العارية وخلقوا حقائق على الأرض، ورسموا الدائرة التي جعلت إسرائيل أمراً ممكناً؟ ... برأيي يجب منحهم فوائد معينة».

أثارت هذه الفوائد الحيزية غضباً جماهيرياً تمّ التعبير عنه من خلال عدّة اعتراضات ومطالب: نادى القطاع الزراعي اليهودي بزيادة الفوائد؛ وحذّر القطاع الحضري بأنّ سياسة إعادة تقسيم الأراضي ستسرّع عملية تدفق المصالح التجارية من المدن إلى المستوطنات الريفية؛ طالبت منظمات العدالة الاجتماعية بإحلال العدالة التوزيعية على أراضي إسرائيل؛ طالب السكان العرب بإعادة توزيع الأراضي بشكل عادل؛ طالب القطاع التجاري بتحرير الأراضي لتنمية المشاريع السكنية؛ حثّت المنظمات البيئية على وقف توسّع الحيز الحضري وضواحيه؛ دعت المنظمات غير الحكومية من أجل التغيير الاجتماعي إلى إغلاق لجان القبول في الأحياء الجديدة التي تمّ بناؤها على الأراضي الزراعية المعاد تقسيمها؛ ادّعت البنوك أنّ زيادة الحقوق على الأرض للمزارعين

ستمكّنهم من تسديد قروضهم؛ وناشد سكّان المساكن الشعبية بزيادة حقوق الملكية الخاصة بهم.

رداً على هذه الاحتجاجات، أقامت الحكومة الإسرائيلية في عام ٢٠٠٤ لجنة فحص (لجنة غاديش) وكّلت مهمة تقييم مختلف المطالب والمخاوف، وتقديم توصيات لإصلاح سلطة أراضي إسرائيل (غاديش، ٢٠٠٥). كانت التوصية الأساسية التي قدّمتها اللجنة هي خصخصة كلّ حقوق الملكية في الأراضي الحضرية لأصحابها المستأجرين، وتأمين كلّ حقوق التخطيط.

صادقت الحكومة على توصيات لجنة غاديش في حزيران ٢٠٠٥. تمّ استخدام التوصيات كقاعدة جزئية لمشروع قانون قدّمته الحكومة في عام ٢٠٠٩ لإصلاح قانون الأراضي (قانون إدارة أراضي إسرائيل (تعديل رقم ٧)، ٢٠٠٩). أتاح الإصلاح المقترح نقل ملكية أراضٍ حضرية مستصلحة من ملكية سلطة أراضي إسرائيل إلى مستأجرين (حتى ذلك الوقت، كان بالإمكان امتلاك الشقق، ولكن تمّ استئجار الأرض التي شُيّدت عليها من سلطة أراضي إسرائيل). تمّ تطبيق المبدأ نفسه، ولكن بدرجة محدودة أكثر، على الأراضي الصناعية، فيما يتعلّق بالخصخصة، لم تكن هذه التغييرات ثورية، حيث تتمتع ملاكو الشقق في المدن الإسرائيلية من حقوق ملكية مختلفة على الأراضي التي استأجروها مثل حق الملكية وحقّ النقل والبيع، والقروض السكنية وتمتّعوا بحقّ منح الشقق.

ركّزت فقرة مهمة في إصلاح قانون الأراضي على أسلوب NPM في إعادة تنظيم سلطة أراضي إسرائيل، وشدّدت على الاستعانة بمصادر خارجية، والخصخصة، ومعايير قياس المخرجات، والفاعلية، والبنية التنظيمية الصغيرة، والمهنية، والبيئة الخالية من السياسة، كما تمّ تفصيل ذلك في مستند «مذكرة الشرح» التابع لمشروع القانون. اقترح مشروع القانون أيضاً تقليل عدد الأعضاء في مجلس إدارة مجلس أراضي إسرائيل من ١٨ إلى ثمانية، توافقاً مع الرغبة بتشجيع المهنية وانعدام السياسة.

نحن نفترض أنّ أهمية اللجنة والإصلاح الذي تلاها قد انعكسا في الخطاب والصراعات التي أثارتها أكثر من أي تغييرات عملية قامت بها. لأوّل مرّة في التاريخ الإسرائيلي المعاصر، ناشدت حكومة بخصخصة أرض وطنية، ما يتعارض مع رسالة أوّل قانون أساس إسرائيلي؛ قانون أساس: أرض إسرائيل (١٩٦٠)، الذي ينصّ في فقرته الأولى: «لا يمكن نقل... ملكية أراضي إسرائيل، إن كان ذلك من خلال البيع أو أي طريقة أخرى». إلى جانب الاقتراح بتقليل تأثير الصندوق القومي اليهودي، تحدّت الحكومة إلى حدّ ما المنطق الذي طالما كان أساساً لتأمين الأرض، وبحث فكرة إخضاع إدارة الأراضي للمنطق الاقتصادي.

مع ذلك، واجهت هذه المفاهيم، التي قد ترمز إلى إنهاء

تم استعراض موضوع إصلاح الأراضي على أنه أمر مهم أخلاقياً، وأنه يتيح تطور السوق الحر من خلال الخصخصة وإزالة العوائق البيروقراطية. ولكن، من ناحية أخرى، ادعى الناشطون الفلسطينيون أن الإصلاح يحافظ إلى حد كبير على إنجازات التأميم: ملكية الأراضي العمومية (والتي، وكما ذكر أعلاه، قد صودرت من الغائبين أو تم الإعلان عنها كأمالك عامة) وأن الأراضي التابعة لسلطة أراضي إسرائيل (والتي كانت بملكية الغائبين سابقاً) قد نُقلت للمستأجرين في المدن فقط، حيث كانت غالبيتهم من يهود الطبقة الوسطى والعليا.

وذلك لأنه قد يتوافق مع «عمى ألوان» اقتصاد السوق (Jaba-reen، 2009). تم تقديم كلتا الحجّتين بسياق كون الأملاك الحضرية في التجمّعات السكنية العربية هي بملكية خاصة في أيّ حال، وهي بقايا الأرض الفلسطينية غير المؤمّمة، وبأن سلطة أراضي إسرائيل نادراً ما تخصّص أراضي عامة للعرب ومدنهم (Yacobi، 2009).

إصلاح حقوق التخطيط

خدمت العقود الأولى من التخطيط في إسرائيل أفكار التهويد والسيطرة على الأرض والمستوطنات التحويمية، حيث قرّرت منظومة التخطيط الوطنية بدقة طبيعة تطوير كل قطعة أرض في إسرائيل. يتوافق هذا النهج مع المنطق الاستعماري (Yifta-chel، 2006؛ Tzfadia and Yacobi، 2011). تغيّر ذلك في التسعينيات عندما واجهت منظومة التخطيط الوطنية موجة الهجرة الكبيرة من الاتحاد السوفيتي. شهدت خطط التخطيط القطرية ٣١ (١٩٩٣) و٣٥ (٢٠٠٥) تغييرات جذرية في الموازنة بين خصخصة وتأميم حقوق التخطيط. استندت كلتا الخطتين إلى مفاهيم مشابهة لإسرائيل: تجمّع أربع مناطق متروبوليتية حضرية؛ دولة لها اقتصاد متطور؛ دولة تسير نحو عصر السلام، حيث تتضاءل أهمية الاعتبارات الأمنية والاستعمارية وتنمو الاعتبارات الاقتصادية والتنموية؛ ومجتمع يطمح لتطوير المبادرات الخاصة والمحلية (Shachar، 1998). على الرغم من فروقات معينة بالتوجهات العملية، إلا أن خطة التخطيط القطري ٣١ وأيضاً ٣٥ قد منحتا حقوق تخطيط أوسع لمبادرين تعاونوا مع السلطات المحلية.

أهم ما جاء في الإعلانات الصادرة عن الخطتين هو أنه لا يوجد مجال لمستوطنات جديدة - رمز الاستعمار اليهودي. أكدت خطة التخطيط القطري ٣١ أن الجهود المبذولة لإسكان مهاجري الاتحاد السوفيتي لا تسمح باستثمار الطاقة في مستوطنات

الاستعمار وتأميم الحيّز، معارضة شديدة بسبب عدّة مخاوف تتعلّق بشكل جزئي بالعدالة الاجتماعية وحماية البيئة، ولكنّ بالأساس بسبب مخاوف على المصالح القومية. بدأ ذلك عند رفض الكنيسة المصادقة على فقرة حاولت خصخصة الأراضي غير المستصلحة تمريرها، ويعود ذلك جزئياً إلى الضغط الذي مارسه منظمات يهودية قومية، والتي عبّرت عن موقفها القائل إنّ هذا الإصلاح يمثل نهاية الاستعمار لأنه يُخضع الأرض للمنطق الرأسمالي. ادّعت المنظمات غير الحكومية لحقوق الإنسان والعدالة الاجتماعية بدورها بأنّ هذا الإصلاح يوسّع الفجوات الاجتماعية.

تم استعراض موضوع إصلاح الأراضي على أنه أمر مهم أخلاقياً، وأنه يتيح تطور السوق الحر من خلال الخصخصة وإزالة العوائق البيروقراطية. ولكن، من ناحية أخرى، ادعى الناشطون الفلسطينيون أن الإصلاح يحافظ إلى حد كبير على إنجازات التأميم: ملكية الأراضي العمومية (والتي، وكما ذكر أعلاه، قد صودرت من الغائبين أو تم الإعلان عنها كأمالك عامة) وأن الأراضي التابعة لسلطة أراضي إسرائيل (والتي كانت بملكية الغائبين سابقاً) قد نُقلت للمستأجرين في المدن فقط، حيث كانت غالبيتهم من يهود الطبقة الوسطى والعليا. إذا، خلق الإصلاح نموذجاً جديداً لخصخصة حقوق الأرض - ولكنه بقي متجذراً بشكل عميق بالقيمة القومية المرتبطة بالأرض.

عبّر المواطنون الفلسطينيون في إسرائيل عن موقف متضارب بشأن الإصلاح. فقد دعموا، من جهة، الادّعاء القائل إنّ اليهود يتناقشون فيما بينهم حول ما إذا كان يجب إبقاء الأراضي التي انتزعوها من الفلسطينيين بملكية عامة وإدارة تعود بالفائدة على اليهود فقط، أو إذا كان يجب منحها لأصحاب أراضٍ يهود. من ناحية أخرى، دعموا الإصلاح ورفضوا الانضمام إلى النضال الذي كان ضده من دوافع اجتماعية، مدّعين بأنّ سوق أراضٍ مخصصة قد يكون أقل تمييزاً من واقع الأراضي المؤمّمة،

ولكن، بعد معاينة حذرة نستنتج أن هذا الإصلاح لا يدعم اللا-مركزية، ولا الحكم الذاتي، كما أن عمى الألوان لا ينطلي عليه، كما أنه لا يدلّ على انتهاء الحوافز الاستعمارية. بدلاً من ذلك، يحافظ هذا الإصلاح على بعض الأفكار التي تؤيد منع الحقوق الحيزية للأقليات، وخصوصاً السلطات المحلية الفلسطينية.

فعاليتها... منح اللجان المحلية صلاحيات مستقلة» (H.C. 5145/00. لجنة التخطيط والبناء المحلية في خوف هشارون ضد وزير الداخلية وآخرين).

أضاف رئيس الحكومة بنيامين نتنياهو: «يسعى الإصلاح إلى إزالة العراقيل البيروقراطية، وتبسيط وتقصير سيرورات المصادقة، وزيادة الشفافية في محاولة لدفع نمو الاقتصاد» (Wrobel, 2010).

بالفعل، تكمن في المحلية عدّة فرص لتعزيز المجتمع وللديمقراطية المحلية. قد يتغاضى التخطيط القريب من البيت عن قيم وطنية-مرتبطة بالأرض، وقد يتبنّى قيماً بيئية واقتصادية. بحسب هذا المنطق، يدلّ سنّ التعديلات ٤٣، ٧٦ و ١٠٢ على تطوّر غير مسبوق: إذا كانت سياسات التخطيط قد ارتكزت في السابق إلى رغبة الحكومة بزيادة سيطرتها، حيث هدفت جزئياً لدعم القيم الوطنية-الإقليمية، فإنّ التعديلات قد منحت ثقلاً للقيم الاقتصادية، على النحو المبين في خطط التخطيط القطرية ٣١ و ٣٥.

ولكن، بعد معاينة حذرة نستنتج أن هذا الإصلاح لا يدعم اللا-مركزية، ولا الحكم الذاتي، كما أن عمى الألوان لا ينطلي عليه، كما أنه لا يدلّ على انتهاء الحوافز الاستعمارية. بدلاً من ذلك، يحافظ هذا الإصلاح على بعض الأفكار التي تؤيد منع الحقوق الحيزية للأقليات، وخصوصاً السلطات المحلية الفلسطينية. يعتمد هذا الاستنتاج على عدّة تأملات نقدية:

١. أصبحت اللا-مركزية شيئاً ممكناً بالأساس في بلديات «قوية» ويهودية بالضرورة- حيث كان متوفراً لديها احتياطي الأراضي المطلوب للتطوير وأيضاً الموارد المطلوبة للدفع قدماً بمبادرات تخطيط مهنية ومستقلة التي من شأنها استيفاء المتطلبات التي وضعتها التعديلات. منحت التعديلات هذه السلطات العينية رافعتي موازنة مهمتين: أولاً، احتمال زيادة الضرائب البلدية والتي تكمن في القدرة على إجراء تغييرات محلية في تقسيم الأراضي. وهكذا، غيرت السلطات المحلية «القوية» تقسيم أراضيها من أراضٍ مخصصة للصناعة أو المسكن إلى أراضٍ مخصصة

جديدة. نصّت خطة التخطيط القطري ٣٥ أن بناء مستوطنات جديدة يتعارض مع المصالح الاقتصادية والاجتماعية والبيئية الإسرائيلية.

مع ذلك، نحن نشك في كون خطط التخطيط القطرية هذه ترمز إلى نهاية الاستعمار. هناك ثلاثة أسباب رئيسية لشكنا هذا. أولاً، قانون التخطيط الإسرائيلي وخطط التخطيط القطرية لا تسري في المناطق المحتلة (ما عدا القدس الشرقية حيث يتم فرض القانون الإسرائيلي)، حيث ما زال الاستعمار اليهودي يزدهر (Yacobi, 2016). ثانياً، أثار حظر بناء مستوطنات جديدة احتجاج المنظمات القومية والسياسيين الذين آمنوا بأن استيطان الأرض هو ما يجب أن يطمح إليه اليهود في إسرائيل. في النتيجة، أتاح التعديل الأول لخطة التخطيط القطرية ٣٥ إنشاء مستوطنات جديدة في مناطق التخوم. بالفعل، تمّت المصادقة على إنشاء عشرات المستوطنات الجديدة منذ ذلك الوقت في مناطق داخل وخارج التخوم؛ أي، في مناطق يشكّل الفلسطينيون فيها أغلبية. بُنيت مستوطنات قليلة فقط لأسباب بيئية أو اقتصادية أو عقب احتجاج جماهيري. ثالثاً، حدّدت خطط التخطيط القطري ٣١ و ٣٥ إمكانية توسيع المناطق السكنية الفلسطينية، بل منعت إجراء أي تطوير داخلها، ودعت بدلاً من ذلك إلى تكتيل النشاط الاقتصادي في مراكز حضرية لا تقع أي منها في منطقة نفوذ سلطات محلية عربية (Jabareen, 2015).

مع ذلك، مهدّ التحول في نهج التخطيط الوطني الطريق لإصلاح تخطيطي في كل إسرائيل، والذي استمرّ بشكل أخذ في الازدياد طيلة عقدين. منذ عام ١٩٩٥؛ أي بعد عامين من المصادقة على خطة التخطيط القطري ٣١، سنّ البرلمان الإسرائيلي عدّة تصاريح لقانون التخطيط والبناء: ٤٣ (سنّ عام ١٩٩٥)؛ ٧٦ (سنّ عام ٢٠٠٦)؛ ٩٠ (لم يُسنّ، ولكنه شكّل أساساً لمشروع قانون حكومي في عام ٢٠٠٩ لسنّ قانون تخطيط وبناء جديد، والذي رفضه البرلمان)؛ ١٠٢ (سنّ عام ٢٠١٣ كبديل للمصادقة على قانون جديد). المبادئ الأساسية لهذه التعديلات، وكما نصّت محكمة العدل العليا الإسرائيلية، هي:

«... إلغاء مركزية قوى مختلفة من اللجان اللوائية للجان المحلية... هدف ذلك هو: تقصير إجراءات التخطيط وتحسين

للتجارة، وبهذا الشكل زادت دخلها من الضرائب البلدية المستحقة. أتاحت التعديلات أيضًا أن تزيد البلديات من الكثافة السكانية، مما زاد أيضًا من احتمال الحصول على مكافآت مالية مربحة. أما رافعة الموازنة الثانية فكانت الدخل من ضرائب تحسين الأرض- وهي ناتجة عن رفع قيمة الأرض بسبب خطط التخطيط التي تم تغييرها. تذهب ضريبة التحسين، والتي قد تصل إلى نصف الزيادة في القيمة الإجمالية للأرض، إلى خزانة السلطة المحلية. بهذا الشكل، زاد توسيع القوى التخطيطية على مستوى السلطات المحلية من قيمة الأرض، كما زاد من دخل السلطات المحلية «القوية».

موضوع آخر تمت إثارته في التعديلات كان تدخل السلطات المحلية في تحديد نوع المساكن التي ستبنى في منطقة نفوذها. كانت، وما زالت، الشقق الكبيرة والبيوت الخاصة المنفصلة والمعدة لعائلة واحدة وسيلة مهمة لجذب مجموعات سكانية من مستوى اجتماعي-اقتصادي أعلى. من خلال منع بناء شقق أصغر وعلى الأغلب أرخص أيضًا، تمكنت العديد من السلطات المحلية ليس فقط من ثني المجموعات السكانية الأضعف عن الاستقرار في منطقة نفوذها، وإنما أيضًا دفع مجموعات موجودة فيها تنتمي إلى هذه الفئة إلى الخروج منها، والتوجه إلى بلدات أرخص (Blank، 2002). من الواضح أن استبعاد المجموعات السكانية الفقيرة يحسن من المكانة الاقتصادية للسلطات المحلية، حيث تصبح جباية الضرائب البلدية أمرًا أسهل، ويؤجل ضرورة منح التخفيضات أو خدمات الرفاه الاجتماعي، وأخيرًا وليس آخرًا، يخلق صورة إيجابية عن المدينة تؤدي إلى جذب المصالح التجارية وترفع من قيمة العقارات.

بالإضافة إلى ذلك، منح تعديل ١٠٢ وزير الداخلية (ومنذ عام ٢٠١٥ وزير المالية) صلاحية حل لجان تخطيط محلية غير مؤهلة للحصول على صلاحيات موسعة، وتعيين لجان مؤقتة بدلاً منها تخضع لسلطة الوزير مباشرة، مما يمنح قوة كبيرة للتخطيط المحلي دون قيود، دون إمكانية التحكم بها من قبل رؤساء البلديات أو المجالس المحلية.

بكلمات أخرى، استطاعت فقط البلديات التي كانت قوية من قبل التمتع بالتعديلات الجديدة. أما السلطات الأصغر والأفقر، والتي افتقرت إلى وسائل تفعيل لجان تخطيط محلية والمبادرة إلى خطط مستقلة، فلم تتمكن من استغلال هذه الرافعات الجديدة لزيادة إيراداتها، ولم تتمكن من منافسة البلديات الأغنى على المجموعات السكانية الأقوى

(Razin and Hazan، 2013). لم تتمكن أي سلطة من السلطات العربية الـ٧٣ استيفاء الشروط المطلوبة المذكورة.

٢. مسألة اللجان اللوائية هي بعد إضافي للإصلاح، يشهد على أن عصر الاستعمار لم ينته بعد. بحسب القانون الجديد، اللجان اللوائية مسؤولة عن أكثر من سلطة محلية واحدة، وتخضع لسلطة وزير الداخلية الذي يتمتع بدوره بصلاحيات تشكيل هذه اللجان ونشرها. ٦٦ من بين ٧٣ سلطة محلية عربية تابعة للجان تخطيط لوائية، بينما تدير أكثر من نصف السلطات المحلية اليهودية (٧٤ من بين ١٤٨) لجان محلية مستقلة. يمنح الإصلاح صلاحيات واسعة لوزير الداخلية بتعيين أعضاء اللجان اللوائية، وفي تحديد طبيعة خططها. ولذلك، يبدو أن سيطرة الحكومة على البلديات العربية لن تتغير في المستقبل القريب.

ما الجديد في الاستعمار الاستيطاني، عدا عن اللا-مركزية الجزئية والانتقائية بأسلوب الـNPM؟ لربما هو أكثر مرونة وذو قدرة على استيعاب سيورات الديمقراطية والتداول. على سبيل المثال، تم إلغاء مشروع قانون التخطيط والبناء الجديد في عام ٢٠٠٩ بسبب الاحتجاج الكبير ضده، وبالتالي أعيدت صياغته لاحقًا «بشكل طفيف» كتعديل رقم ١٠٢ على قانون التخطيط (١٩٦٥). دار الصراع حول مشروع القانون حول القيم التي تشاركها بعض أعضاء البرلمان، وأيضًا منظمات بيئية غير حكومية تعاونت فيما بينها لهذا الهدف تحت مظلة التخطيط المسؤول. شمل معارضو مشروع القانون مقالو البناء ورؤساء سلطات محلية واكتلافات بلدية. دار الصراع من خلال لقاءات عاصفة للجان مشتركة في البرلمان، وفي المحاكم، وفي الصحافة وقاعات الحكومة والبرلمان. لم يستقر الغبار بعد، ولكن ما يلي واضح ووضوح النهار: لا يزال الإصلاح، أو التعديلات، أو مشروع القانون الجديد يحاول نقل القوة الإقليمية- وخصوصًا حقوق التطوير- إلى السلطات المحلية اعتمادًا على منطق الاقتصاد. ولكن، يبرز المنطق نفسه التباين المستمر بين السلطات المحلية، والذي يمكن إيجاد جذوره في منطق السيطرة الإثنية- القومية على الأرض، ومع ذلك، لم يعد هذا المنطق أمرًا مفروغًا منه.

النقاش

أبرزنا خلال هذا المقال العلاقات التكافلية بين السياسات النيو ليبرالية والاستعمار الاستيطاني. يتم التعبير عن هذه العلاقة في إصلاحات الأرض والتخطيط، والتي في حين يتم استعراضها كمحاولة لخلق منظومة تخطيط فعالة وتحريرية،

أبرزنا خلال هذا المقال العلاقات التكافلية بين السياسات النيو ليبرالية والاستعمار الاستيطاني. يتم التعبير عن هذه العلاقة في إصلاحات الأرض والتخطيط، والتي في حين يتم استعراضها كمحاولة لخلق منظومة تخطيط فعالة وتحريرية، وكـ«آلية تخطيط» ناجعة اقتصاديًا، يكشف تحليلنا النقدي أنها تشكّل نظامًا حيزيًا-سياسيًا يعبر عن الهيمنة الإقليمية.

وتأميمها وتفضيلها للقومية المهيمنة، تبنت دول المستوطنين تعدد الثقافات بشكل رسمي وغير رسمي- أي مجموعة أفكار حول مجتمع مشترك، وعدالة توزيعية وشرعية وجود مطالب أخلاقية وسياسية معاكسة لنطاق واسع من المجموعات المهمشة، وخصوصًا المجتمعات الأصلية (Anderson، 2000؛ Abu-Laban، 2001؛ Porter، 2010). تخلق التعددية الثقافية مظهرًا ديمقراطيًا من خلال حكم مشترك أو تعاوني (Innes and Booher، 2004)، وحكم ذاتي غير متماثل وحكم ذاتي (Kymlicka، ١٩٩٥) وإدارة الحيز بطريقة مشابهة للمنظمات غير الحكومية (Yacobi، 2011) (NGOnization).

بالفعل، شملت الإصلاحات في السياسات الحيزية في إسرائيل عدة أعمال (مفضلة أعلاه)، إلى جانب النقاش والنشاط السياسي والاجتماعي، ويمكن تعريفها بسهولة كأعمال ديمقراطية ومتعددة الثقافات. ولكن هناك عدة تحديات للفكرة السائدة بأن هذه الأعمال هي ديمقراطية ومتعددة الثقافات حقًا، كما يتضح في التمييز التحليلي بين الحالتين السياسيتين: الاعتراف وإعادة التوزيع (Fraser and Honnert، 2003). فشلت التعددية الثقافية والتداول بمواجهة الجذور التي تولد الاستعمار والمنطق التوزيعي الذي يعتمد عليه، كما لا يمكنها مواجهة التوزيع غير العادل والتعويض عنه (Coulthard، 2014). إصلاح التخطيط الإسرائيلي أدى إلى نزاع المركزية والصلاحيات على مستوى السياسة المحلية إيمانًا بأن هذا المستوى مناسب للدمقرطة وللإعتراف والتداول. مع ذلك، لا يهم مدى ديمقراطية التخطيط على المستوى المحلي، فإنه بالمحصلة يوزع موارد تم تخصيصها بحسب منطق استعماري. علاوة على ذلك، في حين أن منطق النيو ليبرالية نادرًا ما يساهم في العدالة التوزيعية- فهو يعزز سلطات محلية في إسرائيل تتمتع سابقًا من النظام الاستعماري.

عن الإنجليزية: منى أبوبكر

وكـ«آلية تخطيط» ناجعة اقتصاديًا، يكشف تحليلنا النقدي أنها تشكّل نظامًا حيزيًا-سياسيًا يعبر عن الهيمنة الإقليمية. تأتي طبقة أخرى من فهم ديناميكيات الاستعمار الاستيطاني من الإدراك بأن الإصلاحات الحالية هي نتيجة أوامر جاءت من الأعلى إلى الأسفل، وهي عبارة عن سبرورة مقصودة حدثت في مجالات عامة ومتنوعة. يشترك مختلف أنواع اللاعبين في النقاشات العامة وفي اتخاذ القرارات وفي الالتماسات والمظاهرات وما إلى ذلك، مما يضيف مظهر الديمقراطية على مجتمعات الاستعمار الاستيطاني. لا يتعارض هذان الاتجاهان اللذان يختبئان تحت ستار الديمقراطية، وإنما يكملان بعضهما البعض فعليًا بحسب تعريفنا للاستعمار النيو-استيطاني.

نحن نؤسس فكرة الاستعمار النيو-استيطاني على النيو ليبرالية والـ NPM والدمقرطة. جملة Harvey (٢٠٠٥) تعبر بأفضل طريقة عن النيو ليبرالية (والـ NPM) «الحرية هي مجرد كلمة أخرى»، أي: الإيمان بأن أفضل طريقة لتعزيز رفاهية الإنسان هي زيادة حرية المبادرة بأقصى حد، من خلال إطار مؤسسي يتسم بحقوق ملكية خاصة، وبالحرية الفردية، وبالسوق الحر وبالتجارة الحرة- دون أي إشارة إلى الإثنية أو العرق. وبالفعل، تجسّد خطط التخطيط القطري ٣١ و٣٥ هذا الإيمان، كما تجسّده التعديلات على قانون التخطيط والبناء منذ عام ١٩٦٥ وحتى اليوم. ولكن، وكما تم إثبات ذلك عدة مرات، توسّع النيو ليبرالية الفجوات الاجتماعية، فهي تأتي بالفائدة على من لديهم، وتسيء إلى من ليس لديهم. النيو ليبرالية وأيضًا الـ NPM كما ذكر Duggan (٢٠١٢:٣) «تنظم الحياة المادية والسياسية من حيث العرق والجندر والجنسانية... والقومية والإثنية والدين». كما أوضحنا، على الرغم من أن النيو ليبرالية تنزع سياق الفجوات الاجتماعية المعاصرة عن الهرميات الاجتماعية البنيوية، إلا أنها تعزز فعليًا هذه الفجوات، وهو أمر متجذر في مبناها الاستعماري-الاستيطاني.

ترتبط الديمقراطية بتعدد الثقافات في المجتمعات الاستعمارية-الاستيطانية. اضطرت المستعمرات الاستيطانية في العقود الأخيرة إلى إعادة تصميم مظهرها. بدلاً من إبراز سيطرتها على الأرض

هوامش

١. يستند هذا المقال إلى مقال سابق للمؤلفين: «حاييم يعقوبي وإيريز تسفاديا الكولونيالية النيو-استيطانية وإعادة تشكيل الأراضي: الخصخصة والتأميم في إسرائيل»، *Mediterranean Politics*, 24:1, (٢٠١٩)، ص ١-١٩.
٢. من خطاب لرئيس لبرنامج نيتياهو أمام رؤساء سلطات محلية أثناء احتفال في ديوانه، بتاريخ ٢٠/٨/٢٠١٨. https://www.gov.il/he/Departments/news/speech_avenue300818
٣. قوانين الأساس هي القوانين الدستورية في دولة إسرائيل.

مراجع

- Innes, J. and D. Booher (2004) Collaborative Policy-making: Governance through Dialogue, in: M. Hajer & H. Wagenaar (Eds) *Deliberative Policy Analysis* (Cambridge: Cambridge University Press).
- Jabareen, Y. (2009) The Geo-Political and Spatial Implications of the New Israel Land Administration Law on the Palestinians, *Adalah's Newsletter*, 62, Available at http://www.adalah.org/newsletter/eng/jul09/Yosef_English_on_new_ILA_law%5B1%5D.pdf (accessed 02.08.2017).
- Jabareen, Y. (2015) Territoriality of Negation: Co-Production of 'Creative Destruction' in Israel, *Geo-forum*, 66, pp. 11-25.
- Kedar, A. and O. Yiftachel (2006) Land Regime and Social Relations in Israel", in: H. de Soto & F. Che-neval (Eds), *Swiss Human Rights Book*, 1 (Zurich: Ruffer & Rub).
- Newman, D. (2005) From 'Hitnachalut' to 'Hitnat-kut': The Impact of Gush Emunim and the Settlement Movement on Israeli Society, *Israel Studies*, 10(3), pp. 192-224.
- Porter, L. (2010) *Unlearning the Colonial Cultures of Planning*, Aldershot, Hants, England and Burlington (VT: Ashgate).
- Ram, U. (2013) *The Globalization of Israel: McWorld in Tel Aviv, Jihad in Jerusalem* (London: Routledge).
- Razin, E. and A. Hazan (2013) Municipal-Private Partnerships in Israel: From Local Development to Budgetary Bypass, in: P.K. Pushkar, J Buček & E. Razin (Eds), *Geography of Governance: Dynamics for Local Development* (Bratislava, Slovakia: IGU-GOG).
- Robinson, S. (2013) Citizen Strangers Palestinians and the Birth of Israel's Liberal Settler State (Redwood City, CA: Stanford University Press)
- Shachar, A. (1998) Reshaping the Map of Israel: A New National Planning Doctrine, *The Annals of the American Academy of Political and Social Science*, 555, pp. 209-218.
- straTrachtenberg, E., Kedar, A. and D. Shmueli (2016) The Development Authority and the Formative Years of the Israeli Land Regime, *Journal of Israeli History*, 35(2), pp. 215-243.
- Tzfadia, E. (2009) Abusing Multiculturalism: Politics of Recognition and Land Allocation in Israel, *Envi-*
- Abu-Laban, Y. (2001) The Future and the Legacy: Globalization and the Canadian Settler-State, *Journal of Canadian Studies*, 35(4), pp. 262-276.
- Alfasi, N. (2006) Planning Policy? Between Long-Term Planning and Zoning Amendments in the Israeli Planning System, *Environment and Planning A*, 38(3), pp. 553-568.
- Anderson, K. (2000). Thinking 'Postnationality': Dialogue across Multicultural, Indigenous, and Settler Spaces, *Annals of the Association of American Geographers*, 90(2), pp. 381-391.
- Blank, Y. (2002) *Local Frontiers: Local Government Law and Its Impact on Space and Society in Israel*, unpublished S.J.D. dissertation, Harvard Law School.
- Brenner, N. and N. Theodore (2002) Cities and the Geographies of 'Actually Existing Neoliberalism,' *Antipode*, 34, pp. 349-79.
- Coulthard, G. (2014) *Red Skins, White Masks: Rejecting the Colonial Politics of Recognition* (Minneapolis, MN: University of Minnesota Press).
- Duggan, L. (2012). *The Twilight of Equality?: Neo-liberalism, Cultural Politics, and the Attack on Democracy* (Boston: Beacon Press).
- Harvey, D. (2005) *A Brief History of NeoLiberalism* (Oxford: Oxford University Press).
- Holzman-Gazit, Y. (2007) *Land Expropriation in Israel: Law, Culture and Society*, (Aldershot and Burlington: Ashgate).
- Hood, C. (1994) *Explaining Economic Policy Reversals* (Buckingham: Open University Press).

مراجع باللغة العبرية:

باشان، أ. أولمرت- قصّة حب، أسبوعية هابكوتس، ٢٠٠٣/١٢/١٨
http://old-www.kibbutz.org.il/cgi-webaxy/sal/sal.pl?lang=he&ID=3&act=show&dbid=pages&dataid=itonut_2003_tnua_031218.olmert&findWords=%D7%AA%D7%A0%D7%95%D7%A2%D7%94#
(آخر مشاهدة في ٢٠١٩/٠٨/٠٢).
غاديش، ي. (٢٠٠٥) تقرير اللجنة العمومية حول إصلاح إدارة أراضي إسرائيل (القدس: دولة إسرائيل).

Environment and Planning D: Society and Space, 26(6), pp. 1115-1130.

Tzfadia, E. and H. Yacobi (2011) *Rethinking Israeli Space: Periphery and Identity* (London: Routledge)

Veracini, L. (2011) Introducing, *Settler Colonial Studies*, 1(1), pp. 1-12.

Weizman, E. (2007) *Hollow Land: Israel's Architecture of Occupation* (London: Verso).

Wrobel, S. (2010) PM presents building reform aimed at lowering prices, *Jerusalem Post*, Available at <http://www.jpost.com/Business/Business-News/PM-presents-building-reform-aimed-at-lowering-prices> (accessed 02.08.2017)

Yacobi, H. (2007) The NGOization of Space: Dilemmas of Social Change, Planning Policy and the Israeli Public Sphere, *Environment and Planning D*, pp. 745- 758

Yacobi, H. (2009) *The Jewish-Arab City: Spatio-Politics in a Mixed Community* (London: Routledge).

Yacobi, H. and E. Tzfadia (2009) Multiculturalism and the Changing Politics of the Israeli City, *International Journal of Middle East Studies*, 41, pp. 289-307.

Yiftachel, O. (2006) *Ethnocracy: Land and Identity Politics in Israel/Palestine* (Philadelphia: University of Pennsylvania Press).

